ترجمات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

فيما وراء الرسوم الجمركية
بناء علاقة تحقق المنفعة المتبادلة بين الولايات المتحدة والعراق

أحمد طبقجلي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

فيما وراء الرسوم الجمركية: بناء علاقة تحقق المنفعة المتبادلة بين الولايات المتحدة والعراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية الدراسات الاقتصادية/ قسم الترجمة والتحرير

الاصدار / ترجمات

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

أحمد طبقجلي/ خبير متمرّس في أسواق رأس المال، يتمتع بخبرة تزيد على 25 عاماً في أسواق الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

كان العراق من بين الدول التي تلقّت رسالة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في التاسع من تموز/يوليو، أبلغ فيها رئيس وزرائه بأن العلاقات التجارية بين بغداد وواشنطن تفتقر إلى مبدأ المعاملة بالمثل. وبناءً على ذلك، فإن صادرات العراق إلى الولايات المتحدة ستخضع لرسوم جمركية بنسبة 30% ابتداءً من الأول من آب/أغسطس.

وتُعد هذه النسبة أقل من المعدل الأولي البالغ 39% الذي أعلنته إدارة ترامب في «يوم التحرير» في نيسان/أبريل، لكنها في الوقت ذاته أعلى من المعدل المعدَّل البالغ 10%، الذي جرى تطبيقه على جميع الدول عندما علّقت إدارة ترامب رسوم «يوم التحرير» لمدة تسعين يوماً، إتاحةً للفرصة أمام المفاوضات التي انتهت في تموز/يوليو.

غير أن العجز التجاري الأمريكي مع العراق يرتبط أساساً بالصادرات النفطية العراقية، وهي مستثناة من مبدأ المعاملة بالمثل في الرسوم الجمركية. وعليه، فإن نسبة الـ 39% الأولى، أو النسبة المؤقتة البالغة 10%، أو النسبة الجديدة البالغة 30%، لا تؤثر مباشرة في حساب هذا العجز. إلا أن آثاراً غير مباشرة ستنتج عن انخفاض أسعار النفط نتيجة التراجع المتوقع في الطلب العالمي، الذي يُرجّح أن يعقب التداعيات السلبية المحتملة لتلك الرسوم على التجارة العالمية.

ستتناول هذه الدراسة آليات الرسوم الجمركية المفروضة على العراق، وعرضاً موجزاً لتاريخ العلاقات التجارية بين البلدين، فضلاً عن السياسات المقترحة لبناء علاقة تحقق المنفعة المتبادلة بين العراق والولايات المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بـ «اتفاقية الإطار الاستراتيجي» الأمريكية-العراقية، التي تمثل إطاراً محورياً للعلاقة المتطورة بين الطرفين باتجاه شراكة ترتكز على الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية.

آليات الرسوم الجمركية

لا تتوفر بيانات منشورة توضّح كيفية توصّل إدارة ترامب إلى نسبة الرسوم الجمركية البالغة 30% المفروضة على بغداد، كما لا توجد معلومات حول تقييم واشنطن لتأثيرها المتوقع على عجزها التجاري- باستثناء تأكيد ترامب نفسه بأن هذه الرسوم «أقل بكثير مما هو مطلوب للقضاء على الفجوة في العجز التجاري الذي نعانيه مع بلدكم»، وذلك في رسالة وجّهها في تموز/يوليو إلى رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني.

ومع ذلك، تتوفر بيانات كافية لفهم كيفية احتساب النسبة الأولية البالغة 39%. ففيما سمّاه ترامب «يوم التحرير»، أعلن الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR) عن صيغة احتساب النسبة، حيث تسببت عدة متغيرات في إلغاء تأثير بعضها البعض. وبهذا اقتصرت الصيغة فعلياً على احتساب العجز التجاري مع دولة ما مقسوماً على واردات الولايات المتحدة منها. ثم تُحدَّد الرسوم الجمركية المتبادلة بنسبة 50% من هذه النتيجة، بهدف موازنة العجز.

وقد قُدّرت قيمة العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والعراق بحوالي 8.8 مليار دولار في عام 2024، تمثلت في صادرات العراق إلى الولايات المتحدة بقيمة 7.4 مليار دولار (معظمها نفط)، مقابل صادرات الولايات المتحدة إلى العراق بقيمة 1.4 مليار دولار-باستثناء إعادة صادرات بقيمة 0.3 مليار دولار عبر الولايات المتحدة. وتشكل أهم خمسة سلع أمريكية مُصدَّرة إلى العراق ما نسبته 70% من الإجمالي، وهي: السيارات بنسبة 39%، والآلات بنسبة 16%، والمنتجات الدوائية بنسبة 8%، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية بنسبة 8%، والأجهزة البصرية والتصويرية والتقنية والطبية بنسبة 7%. غير أن هذه البيانات لا تعكس جميع الصادرات الأمريكية من هذه الفئات ذاتها التي تصل العراق عبر دول ثالثة في

المنطقة بواسطة المستوردين العراقيين. ولا تتوفر بيانات حول قيمة هذه الصادرات، إذ تدخل العراق فعلياً على أنها صادرات من دولة ثالثة، وبالتالي لا تُسجَّل ضمن المنتجات الأمريكية.

واستناداً إلى هذه الأرقام، فإن العجز التجاري بين الولايات المتحدة والعراق-على الأقل حتى بدء نفاذ رسوم ترامب-يبلغ نحو 5.8 مليار دولار، بحيث تشكّل الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية 78% (5.8/7.4 = 78%). ومن ثمّ، ووفقاً لحسابات إدارة ترامب، فإن نسبة الرسوم الجمركية المتبادلة البالغة 39% (78/2 = 39%) تُعد صحيحة.

تاريخ موجز للتجارة بين العراق والولايات المتحدة

في تناول العلاقة التجارية بين البلدين، ستُؤخذ صادرات العراق النفطية بالاعتبار من حيث عدد البراميل يومياً (برميل/يوم) وليس من حيث قيمتها بالدولار في سنة معينة، إذ يمكن لتقلبات أسعار النفط أن تغيّر الأرقام بصورة جوهرية بما قد يقود إلى استنتاجات مضلّلة. فعلى سبيل المثال، إن صادرات نفطية بمقدار 200,000 برميل يومياً بسعر 30 دولاراً للبرميل تحقق عوائد تصديرية تبلغ 2.1 مليار دولار، بينما يمكن أن تحقق 4.2 مليار دولار إذا بلغ السعر 60 دولاراً للبرميل، مع بقاء حجم البراميل المصدّرة ثابتاً.

الشكل (1) العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والعراق

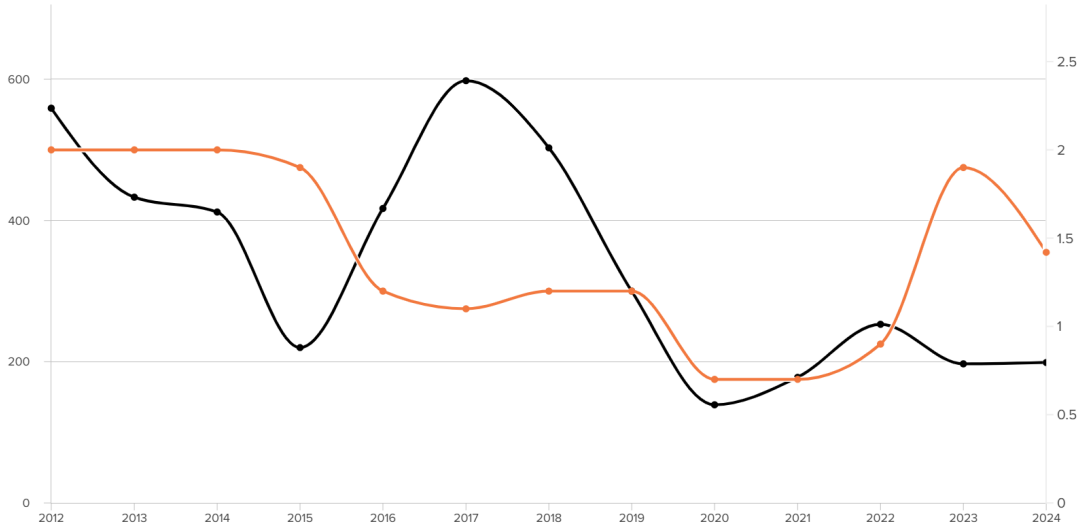

Source: OPEC annual statistical bulletin, UN Comtrade database

أما صادرات الولايات المتحدة إلى العراق فقد بقيت محدودة نسبياً، إذ بلغ متوسطها نحو 1.4 مليار دولار سنوياً بين عامي 2012 و2024، مع تراجع قيمتها من نحو 2 مليار دولار في عام 2012 إلى 1.4 مليار دولار في عام 2024، في حين أن إجمالي صادرات العراق قد تضاعف تقريباً في الفترة ذاتها. غير أن هذا الانخفاض لا يعكس تراجعاً في العلاقة التجارية أو في الطلب على المنتجات الأمريكية، بل يُعزى إلى تطوّر الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد قائم على الاستهلاك، بالتوازي مع انتهاء الصراعات الممتدة لسنوات. كما اتجه العراقيون بشكل متزايد إلى استيراد السلع الاستهلاكية ذاتها التي تستوردها الولايات المتحدة وأوروبا وغيرها من أسواق المنطقة من الصين. والأهم أن هذا التراجع لا يعود إلى فرض رسوم جمركية أو حواجز غير جمركية على الصادرات الأمريكية. وكما

يشير صندوق النقد الدولي، فإن المعدّل الفعلي للرسوم الجمركية في العراق منخفض للغاية، وقد قُدّر بأقل من 1% في عام 2023، وهو أقل بكثير من المعدّلات السائدة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة بين 2012 و2023.

وفي الفترة ما بين 2012 و2024، ارتفعت الصادرات النفطية الإجمالية للعراق بنسبة 39%، في حين انخفضت صادراته إلى الولايات المتحدة بنسبة 64%. ومع ذلك، فإن هذا الانخفاض لا يعكس تراجعاً في العلاقة التجارية بين البلدين، بل يُعزى إلى عاملين يرتبطان بالولايات المتحدة على وجه التحديد. العامل الأول هو أن استهلاك النفط الأمريكي كان متواضعاً خلال هذه الفترة، إذ لم يرتفع سوى بنسبة 8%، بينما انخفضت وارداته النفطية بنسبة 23%. أما العامل الثاني فيتمثل في ظهور صناعة النفط الصخري وتوسعها السريع، وهو ما غيّر جذرياً موقع الولايات المتحدة بوصفها مستورداً للنفط؛ إذ تراجعت نسبة الواردات إلى الاستهلاك النفطي من 49% في عام 2012 إلى 35% في عام 2024.

الانعكاسات السياسية

إن الجانب الإيجابي في رسالة ترامب – والمتمثل في أن الرسوم الجمركية خاضعة لإعادة النظر، وأن العلاقة مع الولايات المتحدة في حالة تطوّر – يمثل فرصة يمكن للعراق استثمارها لتعزيز الجوانب الحيوية في اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق.

ويمكن للعراق تحقيق ذلك من خلال تطوير علاقاته الاقتصادية في مجال الطاقة مع واشنطن، وفي الوقت ذاته تأمين استقلاله الطاقوي عبر تنويع مصادر استيراد الغاز، وتقليل اعتماده على واردات الغاز من إيران. ويمتد هذا التوجه إلى ما هو أبعد من مجرد سياسة تجارية محدودة مع الولايات المتحدة، خاصة في ضوء المعدّل الفعلي المنخفض جداً للرسوم الجمركية في العراق (نحو 1% كما أُشير سابقاً)، أو أي جهود

عراقية لزيادة الواردات الأمريكية ضمن نظام التوزيع العام مثل استيراد الأرز والحبوب - على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الجهود بالنسبة للعراق.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إبرام اتفاق كبير في قطاع الطاقة مع الشركات الأمريكية، على أن يشمل هذا الاتفاق عدة عناصر مترابطة، ويمتد تنفيذه على مدى سنوات متعددة؛ بحيث يكون أكبر وأكثر استراتيجية من الاتفاق البالغ 27 مليار دولار الموقَّع مع شركة توتال إنرجيز في منتصف عام 2023، أو الاتفاق البالغ 25 مليار دولار الموقَّع مع شركة بريتيش بتروليوم (BP) في مطلع عام 2025.

يمكن أن يتضمن إطار هذه الصفقة الضخمة صفقات مترابطة بين شركات أمريكية متعددة، تغطي أربع مكونات فرعية.

المكون الفرعي الأول يتمثل في واردات الغاز البديلة لتلبية الطلب على الغاز المستخدم في توليد الطاقة، من خلال استيراد الغاز الطبيعي المسال الأمريكي، إضافةً إلى الصفقة الأخيرة الخاصة بواردات الغاز عبر خطوط الأنابيب من تركمانستان. ويقود ذلك إلى المكون الفرعي الثاني، وهو تطوير البنية التحتية الحيوية للغاز الطبيعي المسال في العراق من قبل الشركات الأمريكية.

أما المكون الفرعي الثالث، فيركّز على تعزيز مصادر إنتاج الغاز المحلية من خلال التقاط كميات كبيرة من الغاز المحترق (المشتعل) باستخدام التكنولوجيا الأمريكية والشركات المتخصصة. ويسهم الغاز المنتج من هذه المكونات الثلاثة في الوصول إلى المكون الفرعي الرابع، الذي يتمثل في الاستخدام الفعّال لهذا الغاز لتوليد الكهرباء، بما يلبّي حاجة العراق إلى سد الفجوة بين العرض والطلب. ويستكمل هذا المكون المكونات الثلاثة الأولى عبر تحديث وتطوير البنية التحتية لشبكة الكهرباء العراقية، من خلال شركات أمريكية مثل GE Vernova.

ولتحقيق هذه المشاريع بسلاسة، يحتاج العراق إلى تيسير وصول الشركات الأمريكية وضمان استثماراتها في مختلف القطاعات، ولا سيّما فيما يتعلق بالعقبات الجمركية وغير الجمركية، بغضّ النظر عن انخفاض معدل التعرفة الفعلي الحالي. فهذا لا يسهم فقط في إرساء أول جانب اقتصادي-طاقي واضح لاتفاقية الإطار الاستراتيجي، بل إن التنفيذ الناجح لهذه المكونات الفرعية الأربعة يمكن أن يحقق آثاراً إيجابية واسعة على الاقتصاد العراقي، ويفتح المجال أمام المزيد من فرص الاستثمار والتجارة للشركات الأمريكية ضمن مسار التنمية الاقتصادية المتطورة في العراق.

المصدر:

https//:www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/beyond-tariffs-building-a-win-win-relationship-between-the-us-and-iraq/

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org